وجهات نظر أوروبية بشأن السياسة الخارجية التركية

طالب كوتشوك جان، وموجكة كوتشوك كلاش

باحثان سياسيان

ملخص:

هذا المقال يتناول بالتحليل، كيف تنظر النخبة الأوروبية إلى معالم النشاط التركي المتزايد في منطقة الشرق الأوسط مع التركيز، بشكل خاص، على دور تركيا في تلك المنطقة في سياق الإدعاءات بشأن وجود تحولات محورية على أسس أيديولوجية، وعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي وإيران وإسرائيل. يتضح من خلال آراء محللي السياسات وخبراء السياسة الخارجية التركية أن التصور الأوروبي إيجابي بشكل عام. علاوة على ذلك، فإن التغيرات التي حدثت مؤخرًا لا تعني تحولًا محوريًّا في توجه السياسة الخارجية التركية. على كل حال، لا يزال يُنظر إلى تركيا على أنها جزء من التحالف الغربي، مع أنها الآن أكثر جرأة في اتخاذ المبادرات وحريصة على تبني نهج إقليمي.

على مدار العقد الماضي، عززت تركيا بشكل ملحوظ نفوذها السياسي والاقتصادي في المناطق المحيطة بها. وقد أثار نشاط تركيا الدولي المتزايد النقاش حول السياسة الخارجية التركية في كل من الأكاديميات والدوائر السياسية في العالم.

لقد جعلت علاقات تركيا التاريخية مع أوروبا، ومحاولاتها المستمرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، معظم الناس في تركيا يعتبرون أن الغرب هو أوروبا. ومع ذلك فإنه حتى الآن، تدور في الغالب المناقشات حول كيفية نظر الغرب إلى الاستمرارية والتغيير في سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية من وجهات نظر أمريكية. لقد كانت النظرة الأوروبية للسياسة الخارجية التركية المعاصرة غامضة ومربكة إلى حد كبير. أيضًا في تركيا، تركز المناقشات على كيفية تصور الغرب للسياسة الخارجية التركية من منظور القراءات الأميركية، متجاهلة الاختلافات في المفاهيم، وتخلط بين وجهات النظر، وتعتبر وجهات النظر الأمريكية هي وجهات نظر غربية. ومع ذلك، فإنه من الضروري التمييز بين التصورات الأوروبية والأمريكية للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية. إن الهدف من هذا المقال هو تحليل تصورات المحللين السياسيين

رؤية تركية
2013 - 6
45 - 31

الأوروبيين للسياسة الخارجية التركية خلال عهد حزب العدالة والتنمية.

تعتمد هذه الدراسة على تحليل 32 من المقابلات، بالإضافة إلى عدد من الحوارات أجريت عبر الإنترنت مع ممثلين وأكاديميين من أبرز مراكز الفكر والجامعات والمؤسسات في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. ونحن ندرك جيدًا أن هذه الدراسة قد تحتوي على بعض التحيزات نتيجة لاستخدام بيانات تم جمعها فقط من هذه البلدان الثلاثة كوسيلة لفهم تصور النخب الأوروبية. عمومًا تم اختيار هذه البلدان الثلاثة لأنها أهم وأكبر الدول التي توجه السياسة الخارجية الأوروبية. لذا تم اختيار الأكاديميين ورجال الفكر بعناية فائقة ومتأنية من أجل االتعرف على وجهات نظر مختلفة ومجموعة متنوعة من الآراء السياسية لعرضها في هذا البحث. وتم توجيه الأسئلة نفسها إلى المشاركين كافة من أجل فهم التصورات بشكل عام، ثم تم تجميع الإجابات بشكل موضوعي.

وجهات نظر عامة حول السياسة الخارجية التركية

لم تجذب تركيا الانتباه كفاعل في السياسة الخارجية إلا منذ عقد مضى، ولم ينتبه إليها الحليف القوي الناتو. لكن النشاط المتزايد للسياسة الخارجية التركية وزيادة أعداد المبادرات التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني التركي، ودوائر الأعمال، أدى إلى زيادة الاهتمام الأوروبي بهذا الموضوع. في البداية أثارت سياسة تركيا الخارجية القلق بشأن

السمة الرئيسة للسياسة الخارجية التركية بعد مرحلة التغيير كما يراها الأوروبيون، هي أنها أصبحت أكثر استقلالية، بمعنى أن تركيا لا تقصر سياستها الخارجية على التحالف الغربي فحسب، بل تسعى لأن تكون سياستها الخارجية أكثر تنوعًا

التغييرات الملحوظة في البلاد. وكما أشار وزير الخارجية السويدي السابق كارل بيلت، إلى أنه «بالنسبة للبعض، كان من الصعب استيعاب التغير الذي طرأ على تركيا؛ من الشريك السلبي إلى لاعب يقوم بدور نشط الآن». بعد الاندهاش الأول بسبب تحول تركيا السريع، استطاع الأوربيون أن يفهموا تركيا بشكل أعمق، من خلال المناقشات التي تدور حول سياستها الخارجية التي أصبحت أكثر دهاء وأفضل أداء.

عمومًا، التصور العام للسياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية إيجابي في أوروبا. ينظر غالبية المستطلعة آراؤهم إلى تركيا كشريك استراتيجي لا يمكن تجاهله في ظل التطورات الدبلوماسية في المناطق المجاورة لها. ويعتبرون أن هذا يعود بالفائدة على المصالح الأوروبية، خاصة في مناطق مثل الشرق الأوسط، التي لا تجيد أوروبا الصراع على النفوذ فيها.

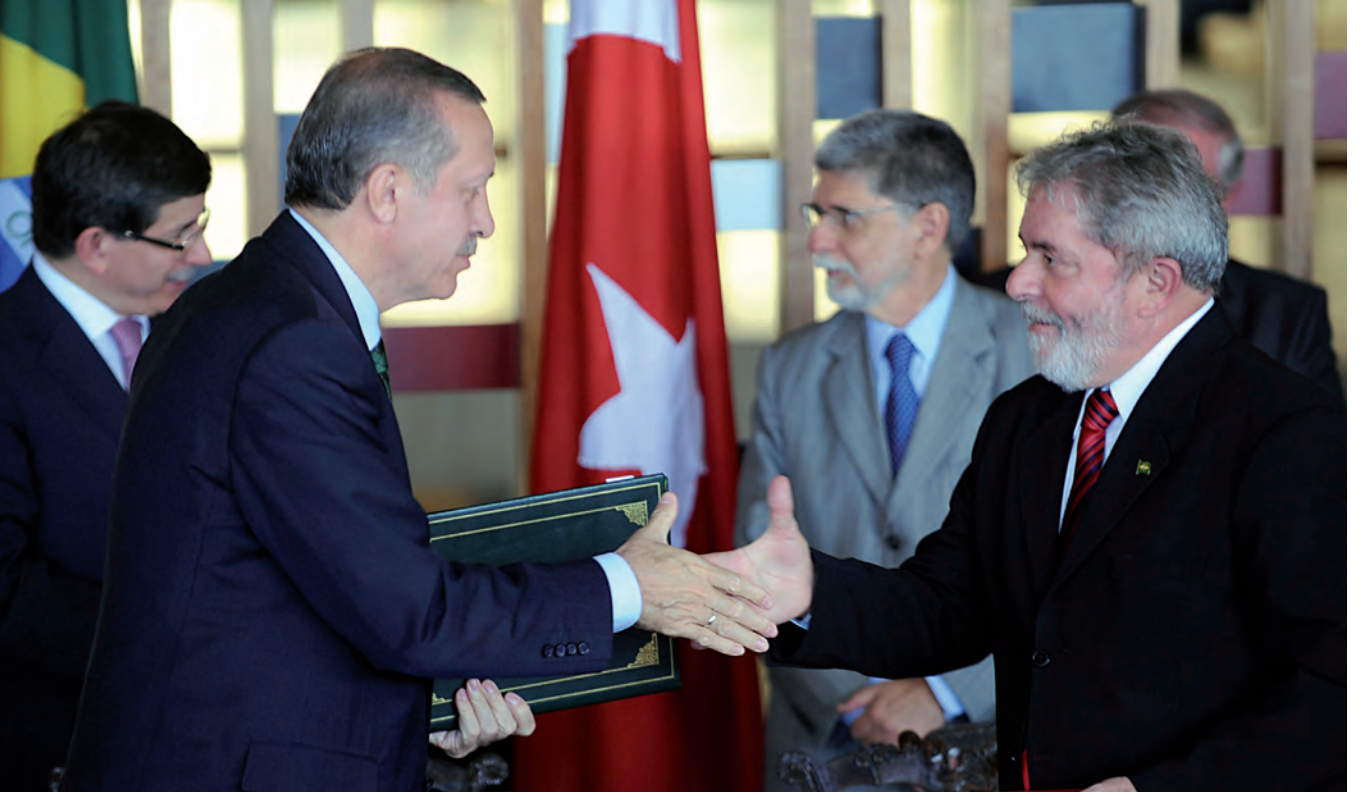

تنوعت السياسة الخارجية الأوروبية ولم تقف عند حد معين. لقاء يجمع بين اردوغان رئيس الوزراء التركي وداسيلفا رئيس البرازيل.

على مدار السنوات القليلة الماضية، أصبح الدافع المحرك للسياسة الخارجية التركية موضوعًا مثيرًا للجدل بين الباحثين والمعلقين. وقد أظهرت العديد من المناقشات أن هناك صلة مباشرة بين جذور حزب العدالة والتنمية الإسلامية وانفتاح تركيا على العالم العربي. في البداية، اعترف محللو السياسات الأوروبية بدور الدين في تشكيل فكر الحزب ورؤيته، وفي هذا السياق، رأوا أن خلفية حزب العدالة والتنمية الإسلامية لها تأثير في السياسة الخارجية. ومع ذلك، لا يمكن اختزال أيديولوجية الحزب في الإسلام فقط؛ الدين ما هو إلا جانب واحد فقط من بين مجموعة عوامل أخرى، مثل الثقافة والمعتقدات والمشاعر والتجارب والمعايير الاجتماعية، وتفسير التاريخ، والواقع الدولي، التي تشكل رؤية حزب العدالة والتنمية للعالم.

السمة الرئيسة للسياسة الخارجية التركية بعد مرحلة التغيير كما يراها الأوروبيون، هي أنها أصبحت أكثر استقلالية، بمعنى أن تركيا لا تقصر سياستها الخارجية على التحالف الغربي فحسب، بل تسعى لأن تكون سياستها الخارجية أكثر تنوعًا. ويدرك الأوروبيون أن تطور السياسة الخارجية التركية كان عملية عقلانية، وبنية أمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، أتاحت الفرصة لانتهاج سياسة أكثر مرونة واستقلالية. ولذلك، فإن الرأي الأوروبي السائد هو أن التغيير ليس بالضرورة ظاهرة ناجمة عن حزب العدالة والتنمية، بل هو نتيجة للتطورات العالمية والمحلية. ومع ذلك، فإن حزب العدالة والتنمية قد عجل من عملية التغيير وأضاف بصماته وأسلوبه الخاص عليها.

وعلى الرغم من أن الصورة العامة للسياسة الخارجية التركية الحالية إيجابية في أوروبا، إلا أنها لا تخلو من الأسئلة والحيرة، ليس بسبب

تزايد النشاط أو درجة الاستقلالية. فالنشاط لا يؤثر سلبًا أو إيجابًا في صورة تركيا في أوروبا. عمومًا، لا يرى الخبراء الأوربيون أن محاولات تركيا لاتباع سياسة أكثر استقلالية في محيطها الإقليمي مصدر للقلق. بل على العكس، إنهم يسلطون الضوء على الحاجة للتمييز بين بعض المحللين الأميركيين، الذين قد يشعرون «بالاستياء» إزاء سياسة تركيا الخارجية المستقلة، والأوروبيين، الذين يشعرون بعدم الارتياح من أسلوب ونهج السياسة النشطة المستقلة. التصريحات واللغة المفعومة بالمشاعر التي يستخدمها السياسيون الأتراك، وموقفهم المستقل يغذي الشكوك حول طبيعة شراكة تركيا مع أوروبا.

محاولات تركيا وضع جدول أعمال للسياسة الخارجية في مناطق مثل الشرق الأوسط، والقوقاز، والبلقان من خلال انتقاد الغرب لا تعكس تحولًا في توجه سياستها الخارجية كما يدعي البعض. على أي حال، النهج الأوروبي، في هذا الصدد، هو أكثر دقة وتمرسًا. لقد وضع الأوروبيين نهجًا شموليًّا وأكثر موضوعية نحو تنوع السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية فيما عدا بعض القضايا مثل إيران. وظل هذا النهج كما هو إلى حد كبير حتى بعد الربيع العربي.

يتناول القسم اللاحق بعض المسائل التي تشد انتباه محللي السياسات الأوروبية في السياسة الخارجية التركية خلال السنوات القليلة الماضية، وكيفية تأثير الربيع العربي في هذه التصورات.

نهج حذر تجاه ادعاءات التحول المحوري

كان أحد أكثر الموضوعات إثارة للجدل عند مناقشة السياسة الخارجية التركية على مدار العقد الماضي، هو الادعاءات بشأن وجود «تحول محوري». فيتم تفسير نشاط السياسة الخارجية التركية المتزايد في الآونة الأخيرة في الشرق الأوسط على أنه تحوّل في محور السياسة الخارجية التركية، ويقول بعض المحللين الذين يتبنون هذا الرأي: إن الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية يوجّهان البلاد بعيدًا عن الغرب نحو علاقات أوثق مع البلدان الإسلامية لأسباب أيديولوجية. وبينما تشتد النقاشات حول التحول المحوري لتركيا في الولايات المتحدة، فقد وجدت هذه الآراء أرضًا خصبة في أوروبا أيضًا. لكن الفهم الأوروبي للتحول المحوري كان أكثر دقة. لا يبدو أن العلماء الأوروبيين يتفقون مع الأسس الانتقائية التي قامت عليها حجج التحول المحوري.

وفقًا للأوروبيين، حدثت تغيرات كبيرة في السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، ولكن هذه التغييرات لا تعكس تحولًا في توجه السياسة الخارجية. لا يزال ينظر إلى تركيا على أنها جزء من التحالف الغربي، مع أنها الآن أكثر حرصًا على تبني نهج إقليمي. ونظرًا لما حققته من معدلات نمو اقتصادي، فإنه ليس من المستغرب أن تشعر تركيا الآن بثقة أكبر في اتخاذ المبادرات، حتى لو لم تتفق مع السياسات الأوروبية. من المنظور الأوروبي، لا يشير هذا إلى انفصال

لقد وضع الأوروبيين نهجًا شموليًا وأكثر موضوعية نحو تنوع السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية فيما عدا بعض القضايا مثل إيران. وظل هذا النهج كما هو إلى حد كبير حتى بعد الربيع العربي

كلي أو رحيل عن الغرب، ولكن يشير إلى وجود اتجاه نحو الاستقلال النسبي في السياسة الخارجية.

أيضًا فإن تركيز تركيا على حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية، وكذلك على الربيع العربي، جعل بعض الأوروبيين يعتقدون أن ادعاءات التحول المحوري صحيحة. لكن قرار تركيا السماح بنشر منظومة الدرع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي على أراضيها أدحض هذه المخاوف، وجاءت الضربة القاضية لحجة التحول المحوري مع اندلاع الانتفاضات العربية في سوريا والخلاف الذي نشب بين تركيا وإيران، وهو ما ناقض وجهة النظر التي أكدت المعالم الأيديولوجية لسياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط.

لكن السؤال الملح الآن بالنسبة للعلماء في أوروبا، هو: أين يقع الغرب على قائمة أولويات السياسة الخارجية التركية؟ في هذا السياق، أحدث انخراط تركيا في دول جوارها في الشرق، وعملية الانضمام المتعثرة للاتحاد الأوروبي، حالة من الارتباك في أوروبا بشأن ما إذا كانت تركيا ملتزمة بأهداف السياسة الخارجية الإقليمية المتعددة الأبعاد التي أسسها داود أوغلو. يعكس وجهة النظر هذه، أحد المحللين البريطانيين الذي يرى «أنها ليست مسألة ابتعاد تركيا أو رحيلها عن الغرب، بل هي هل ستبتعد تركيا عن المحور الإقليمي الذي بدأته قبل بضع سنوات؟». هذا التعليق يوحي أن تركيز نشاط السياسة الخارجية التركية على منطقة الشرق الأوسط، يأتي على ما يبدو على حساب مناطق أخرى. وهناك ثلاثة عوامل رئيسة، خطاب السياسة الخارجية التركية الشامل، والقضايا في سياستها الشرق أوسطية، والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، كلها تعد علامات استفهام بشأن مدى استعداد تركيا للتعاون مع الغرب الآن.

ترى أوروبا أن انتقادات تركيا للغرب في المحافل غير الغربية مثيرة للقلق. ويؤكد أحد كبار المحللين البريطانيين على أن تركيا الدولة التي استفادت من النظام الأمني الغربي ومن التاريخ، تقوض مصداقيتها عندما تظهر نفسها لاعبًا غير غربي. ويعترف الخبراء الأوربيون أن تركيا تعمل بشكل جيد للاستفادة من موقعها الجغرافي الفريد وتراثها وروابطها الثقافية والتاريخية بالهويات الشرقية والغربية. ومع ذلك، فإن مظاهر «هويتها الشرقية» التي تظهر في مواجهة الغرب تخلق تصور إمكانية حدوث تحول في التوازن.

تتضح صورة تركيا كقوة منافسة عندما ينتقد القادة الأتراك ازدواجية المعايير الغربية، مسلطين الضوء على تأثير الغرب المدمر على المناطق المستعمرة سابقًا. وهكذا تصور تركيا، نفسها على أنها بديل للقوى الغربية التقليدية، وتجعل من نفسها وصيًّا على هؤلاء الذين اُستعمروا في الماضي، وتضع العالم الثالث والمسلمين والأتراك في مواجهة التدخل الخارجي. لذا، يحذر المراقبون الأوروبيون من أن النغمات المعادية للغرب في خطاب القادة الأتراك «ربما يعود بالفائدة على تركيا على المدى القصير في العالم غير الغربي، حيث يوجد بالفعل شك عميق تجاه الغرب. ولكن على المدى الطويل، قد يؤدي هذا النهج إلى إضعاف العلاقات مع الغرب.

أثار الغموض الناجم عن خطاب وأسلوب السياسة الخارجية التركية، أسئلة كثيرة حول ما إذا كانت تريد تركيا التعاون مع أوروبا، وكيف تنظر تركيا إلى القضايا التي ترغب أوروبا في أن يتعاونا فيها، ونوعية شراكة تركيا مع أوروبا

وثمة جانب آخر من جوانب الارتباك في أوروبا؛ ألا وهو نمط السياسة الخارجية التركية. كان التعبير العلني عن الصداقة والدعم لبعض الشخصيات والجماعات «المعادية للغرب» في المنطقة مصدر إزعاج لزعماء الاتحاد الأوروبي. ويرى البعض أن تركيا، عن قصد أو بدون قصد، وضعت نفسها في مواقف صعبة دبلوماسيًّا. وأصبحت انتقادات تركيا للجهات الغربية الفاعلة أكثر وضوحًا على مدى العامين الماضيين، خصوصًا مع ظهور الربيع العربي ووصوله إلى سوريا. انتقد رئيس الوزراء التركي أردوغان، في مناسبات عديدة، الهياكل المؤسسية الغربية مثل مجلس الأمن الدولي لتقاعسه عن العمل من أجل وقف نزيف الدم في سوريا، وطالب بإصلاح تلك المؤسسات بشكل يخدم مصالح واحتياجات الدول النامية.

وقد أثار الغموض الناجم عن خطاب وأسلوب السياسة الخارجية التركية، أسئلة كثيرة حول ما إذا كانت تريد تركيا التعاون مع أوروبا، وكيف تنظر تركيا إلى القضايا التي ترغب أوروبا في أن يتعاونا فيها، ونوعية شراكة تركيا مع أوروبا. يرى العديد من المحللين أن هذه الأسئلة جاءت نتيجة غموض أهداف السياسة الخارجية التركية. بينما يرى محللون آخرون أن هذا الغموض الذي يحيط بالتعاون التركي الأوروبي في السياسة الخارجية، جاء بسبب الاتحاد الأوروبي نفسه. ويقول أحد المحللين البريطانيين: إن «المشكلة الرئيسة هي أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ضعيفة في العديد من المناطق التي تعمل فيها تركيا، لذا إذا أصبحت تركيا جزءًا من سياسة الاتحاد الأوروبي، فإنها لن تنجح، إذن فلماذا اللوم؟»

سياسة تركيا الشرق أوسطية: بين الشك والأمل

كما لوحظ سابقًا، فإن التصور العام تجاه سياسة تركيا الخارجية الشرق أوسطية

إيجابي في أوروبا. ينظر الأوروبيون إلى النشاط الإقليمي التركي، على أنه ضروري، وخصوصًا أن تاريخ الغرب يجعل من الصعب عليه الانخراط في منطقة الشرق الأوسط. ويعتقد الأوروبيون أن المصالح المشتركة بين تركيا ودول الشرق الأوسط هي المحرك الرئيس للعلاقات بينهما. وبعبارة أخرى، فإن تركيا لا تتحرك في تلك المنطقة بدوافع ورؤى إسلامية، ولكن الاعتبارات الاقتصادية هي التي دفعت العلاقات بين الطرفين.

ومع ذلك، يتأرجح المحللون الأوربيون بين الأمل والشك، فيما يتعلق برد فعل تركيا على الربيع العربي. كان أردوغان أول زعيم في أوروبا والشرق الأوسط، يدعو الرئيس المصري حسني مبارك إلى التنحي والإصغاء للمطالب المشروعة للشعب المصري. بالطبع، هذه الدعوة رفعت من أسهم تركيا في المنطقة، كوسيط عاقل. ومع ذلك، كان موقف تركيا تجاه ليبيا غير متناسق. لقد دعا أردوغان محمد حسني مبارك إلى أن يتنحى بسرعة وبكل سهولة، حيث لا توجد علاقات قوية بين مصر وتركيا، لكن عندما وصل الأمر إلى ليبيا، حيث لتركيا مصالح اقتصادية كبيرة هناك، كانت هناك صعوبة.

رأى بعض المحللين أن تردد تركيا في التدخل بشكل سريع في ليبيا، من خلال تشكيل قوات تحالف لم يكن منصفًا. لكن في ظل الخلافات الواضحة بين الشركاء الأوروبيين، لم يكن الأتراك وحدهم الذين ترددوا في شن عمليات عسكرية على ليبيا.

اوغلو وزير الخارجية التركي ونشاط دائم في تنامي الدور التركي

لذلك، كما يتساءل أحد المحللين الألمان: «هل كانت هناك وحدة حقيقية أوروبية خرجت عليها تركيا؟» تركيا، في هذا السياق، تمامًا مثل الدول الأخرى، أدخلت تعديلات على سياستها تجاه ليبيا في ضوء التطورات.

أما بالنسبة لسوريا، فإن النهج التركي إلى حد كبير انسجم مع النهج الأوروبي، الذي دعا إلى الإصلاحات الديمقراطية التدريجية، ووحدة الشعب ونبذ العنف لفض النزاعات الطائفية الأهلية والعرقية على الأراضي السورية. لكن نظرًا لمعارضة روسيا والصين لفرض عقوبات على سوريا في الأمم المتحدة، انحازت تركيا إلى قرار فرض العقوبات من جانب واحد، وهو ما جعلها تقف مع الغرب.

الموقف القوي لأنقرة ضد نظام الأسد، والذي تضمن الدعم العلني للمعارضة السورية: المجلس الوطني السوري في

إسطنبول، والضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بالمجلس، وتنظيم المعارضة المدنية والعسكرية، وضع تركيا في مقدمة الجهات الغربية التي اعتمدت نهجا حذرًا. ووفقًا لأحد الباحثين البريطانيين؛ فإن سياسة تركيا تجاه سوريا، تؤكد استقلالية السياسة الخارجية التركية على مدى العامين الماضيين. فتركيا، مرة أخرى، تعطي إشارات للعالم بأنها ستحظى بمكانة مهمّة في مستقبل الشرق الأوسط، ويتعين على الغرب أن يدرك ذلك ويتعاون معها.

تعد محاولة كاترين أشتون لتشجيع آلية الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مبادرة طيبة، على الرغم من أن كيفية عمل هذه الآلية لا تزال مبهمة

وبشكل عام، كانت تركيا رائدة في محاولتها لتوجيه الأنظمة والشعوب في المنطقة. ومع ذلك، كان اعتقاد القادة الأتراك أن بإمكانهم إقناع الحكام المستبدين بالاستجابة للمطالب المشروعة لشعوبهم وتمهيد الطريق لانتقال ديمقراطي سلس، اعتقادًا ساذجًا.

العلاقات مع إيران

على مدار العقد الماضي، لم تكتف تركيا بتكثيف العلاقات الدبلوماسية مع إيران فحسب، بل توسعت أيضًا في العلاقات الاقتصادية. رسميًّا، تعارض تركيا إطلاق العنان للأنشطة النووية الإيرانية، ومع ذلك، تعتبر تركيا أن البرنامج النووي الإيراني أقل خطورة مما تقوم به بعض الدول الأوروبية. لذا ترى تركيا، أنه لابد أن تُحل الأزمة النووية الإيرانية من خلال الجهود الدبلوماسية، بدلًا من فرض عقوبات اقتصادية أو تدخل عسكري. وتماشيًا مع هذا الموقف، أبرمت تركيا والبرازيل صفقة مع إيران في عام 2010، عُرفت باسم إعلان طهران، والذي كان بمثابة مفاجأة للغرب، وفي الوقت نفسه، حدث توافق دولي في الآراء بشأن فرض عقوبات على إيران بين الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين، وفي يونيو عام 2010 أقر مجلس الأمن الدولي حزمة جديدة من العقوبات ضد إيران، وصوتت تركيا والبرازيل ضد قرار فرض العقوبات.

كانت العلاقات التركية الإيرانية إحدى أكثر الموضوعات إثارة للجدل في سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط. وبينما اتفق المراقبون على حاجة تركيا للحفاظ على علاقات جيدة مع إيران لعدة أسباب، إلا أن صفقة التبادل النووي، اعتبرت خطوة تفوق قدرات تركيا. وساد هذا التصور، خاصة في بريطانيا وألمانيا، حيث اعتقد العديد من المراقبين الأوروبيين أن إعلان طهران قوض عملية المفاوضات الجارية حول النشاط النووي الإيراني بين الغرب وروسيا والصين. فبإبرام الصفقة مع إيران، رأى البعض أن تركيا نأت بنفسها عن الغرب، وانطلقت في الاتجاه المعاكس. وكما يرى أحد المحللين البريطانيين أن تصويت تركيا بـ «لا» على قرار فرض العقوبات، «عزز الانطباع

إن سياسة تركيا تجاه سوريا، تؤكد استقلالية السياسة الخارجية التركية على مدى العامين الماضيين. فتركيا، مرة أخرى، تعطي إشارات للعالم بأنها ستحظى بمكانة مهمّة في مستقبل الشرق الأوسط

بوجود فجوة بين تركيا والغرب».

تخضع سياسات تركيا تجاه إيران وموقفها من العقوبات على وجه الخصوص، لضغوط مستمرة بسبب انعدام ثقة الأوروبيين في إيران. ويوضح أحد الدبلوماسيين أن إظهار الصداقة لأحمدي نجاد (بما في ذلك دعوته لزيارة تركيا ورسالة تهنئته المثيرة للجدل بعد إعادة انتخابه)، قد خلق انطباعًا بأن هناك تحولًا في أولويات السياسة الخارجية التركية. ومع ذلك، يشير أحد المحللين البريطانيين إلى أن «هذا لا يدل على وجود عناصر إسلامية واضحة في سياسة تركيا تجاه إيران».

ويجادل البعض بأن سياسة تركيا تجاه إيران تدفعها مصالح اقتصادية وليست دينية. في هذا الإطار، يوضح خبير فرنسي بارز أن تصويت تركيا بـ «لا» يشير إلى استقلالية السياسة الخارجية.

لفترة طويلة يتحدث الناس عن تراجع الغرب، والآن تظهر قوتان متوسطتان، وتلعبان أدوارًا فعالة في إعادة تشكيل العالم، وصنع السلام واقتراح بدائل لم يستطع الغرب أن يقترحها.

ربما خفف الربيع العربي من وطأة القلق الأوروبي بشأن سياسة تركيا تجاه إيران، وأوضح أن العلاقات التركية الإيرانية تسير وفقًا للمصالح المتبادلة. كما كان قرار تركيا بالسماح بنشر ردارات منظومة الدرع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي على أراضيها مهمًا في هذا السياق، لأنه أكد التزام تركيا بالتحالف القوي مع الغرب. ومؤخرًا شهدت العلاقات التركية الإيرانية انتكاسة بسبب الخلافات حول مستقبل النظام السوري، وهو ما جعل الأتراك يشعرون بالاستياء بسبب التصويت ضد قرار فرض العقوبات على إيران في الأمم المتحدة.

تنوع السياسة الخارجية جعل الغرب ينظر لاستقلالية الدور التركي، ولكن هل تحتمل تركيا تنامي هذا الدور؟

العلاقات مع إسرائيل

وثمة مسألة أخرى تثير مخاوف الأوروبيين، وهي تدهور العلاقات التركية

الإسرائيلية. الأوروبيون متشائمون بشأن مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، ويعتقدون أن العلاقات الثنائية بين تركيا وإسرائيل لن تكون كما كانت عليه خلال التسعينيات. ومع ذلك، من الصعب التكهن بالانشقاقات التي قد تحدث بين تركيا وأوروبا بسبب الاختلافات الحالية. حتى الآن، لم يؤثر تدهور العلاقات التركية الإسرائيلية في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي. على العكس من ذلك، كان هناك بعض التعاطف مع تركيا في أوروبا، لا سيما بعد الهجوم الإسرائيلي على السفينة التركية مرمرة الزرقاء.

إن إسرائيل لا تفهم التغيير الذي يجري في المنطقة، ويتصرف القادة الإسرائيليون بمنطق التفوق العسكري القديم. وأبرز دليل على ذلك هو الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة

يرى محللو السياسة الأوروبية أن الربيع العربي زاد من عزلة إسرائيل. ومن وجهة النظر الأوروبية، فإن إسرائيل لا تفهم التغيير الذي يجري في المنطقة، ويتصرف القادة الإسرائيليون بمنطق التفوق العسكري القديم. وأبرز دليل على ذلك هو الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة. وكما يشير أحد المراقبين الفرنسيين، «فإن استخدام إسرائيل المفرط للقوة لم يعزلها في المنطقة فحسب، بل أدى إلى الاستياء منها في الغرب، وبالتحديد في أوروبا».

واتضحت مشاعر الإحباط بسبب نهج إسرائيل تجاه عملية السلام، خلال الهجوم الإسرائيلي الأخير على غزة في نوفمبر. وعلى الرغم من أن السياسيين الأوروبيين استمروا في الحديث عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، إلا أن مشاعر الاستياء تجاه إسرائيل في العالم ظهرت بكل وضوح. حتى إن برلين، نأت بنفسها عن تل أبيب بقرارها الامتناع عن التصويت. وردت إسرائيل على قرار الأمم المتحدة، بإعلان خطة توسع استيطاني جديدة، وهي الخطوة التي أثارت حفيظة بريطانيا وفرنسا، فقامتا باستدعاء السفيرين الإسرائيليين لديهما احتجاجًا على القرار الإسرائيلي.

وبالرغم مما يقال، فإن الأوربيين يعارضون شيطنة إسرائيل. لكن ما يثير القلق بشأن العلاقات التركية الإسرائيلية ليس رد فعل تركيا على الهجوم على سفينة مرمرة الزرقاء ومطالبها لاحقًا، ولكن انتقادات القادة الأتراك اللاذعة لإسرائيل. يعتقد الأوروبيون أن استخدام الأسلوب العنيف ضد إسرائيل خلق انطباعًا بأن تركيا تسعى إلى تقديم نفسها على أنها المتحدث الرسمي باسم العالم العربي.

ولقد برهن الربيع العربي على صحة الرأي القائل، بأن نفوذ تركيا قد ضعف عندما تدهورت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. فيرى الأوربيون أن علاقات تركيا مع كل من الدول العربية وإسرائيل، جعلها

وجعل سياستها الخارجية أكثر جاذبية في أعين الأوربيين. لكن عندما تدهورت العلاقات مع إسرائيل تقلص نفوذ تركيا في الشرق الأوسط. ومن المنظور الأوروبي، فقد كشفت الأزمة السورية والهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2012 عن غياب الحوار بين تركيا وإسرائيل. ويعتقد الأوربيون أنه في ظل غياب قنوات الاتصال بين كلتا الدولتين، صعد دور القيادة المصرية وتوصلت الجهود الدبلوماسية المصرية إلى وقف لإطلاق النار بين حماس وإسرائيل، وتراجع الدور التركي كوسيط للسلام. وعلى الرغم من مشاركة القادة الأتراك في مفاوضات عملية وقف إطلاق النار، إلا أن التصور الأوروبي العام هو غياب تركيا عن المفاوضات.

إعادة النظر في مسألة المبالغة في تقدير حجم القدرات

لاقت محاولات تركيا لصنع السلام ترحيبًا دوليًّا، ومع ذلك، أثيرت تساؤلات حول ما إذا كانت تركيا قد تجاوزت حدود قدراتها. عمومًا هناك إجماع كبير بين المحللين الأوروبيين على أن تركيا قد تجاوزت إمكاناتها في السياسة الخارجية. فمن المحتمل أن تجعل مشاركتها الفعالة في مختلف المناطق وفي كافة الصراعات، المجتمع الدولي يعترف بجهودها، إلا أنه لا يعني بالضرورة أن تأتي هذه الجهود بنتائج مثمرة. عمومًا فإن وجهة النظر الشائعة، هي أن تركيا تمزج بين جهود الوساطة الدبلوماسية والقيم.

من وجهة النظر الأوروبية، كانت الوساطة التركية الدولية مزيجًا من الواقعية والرومانسية. فهي براغماتية، بمعنى أن تركيا استخدمت الوساطة كوسيلة لتعزيز تواجدها الإقليمي والدولي. ويشير أحد الخبراء البريطانيين إلى أن القادة الأتراك يدركون أنه ليس بإمكانهم حل جميع المشكلات، ولكنهم يريدون أن يكونوا جزءًا من المشهد السياسي لتعزيز دور بلدهم الدولي. عالم آخر من فرنسا يرى، أن تركيا تنظر إلى الوَساطة على أنها أداة تروج لسياستها الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن المجادلة بأن الوساطة التركية تضمنت بعض العناصر من الرومانسية، لاعتقاد القادة الأتراك بأن العلاقات الوثيقة مع أطراف النزاع يمكن أن تؤثر إيجابًا على تسوية المشكلات. وعلى الرغم من أن بعض الروابط والعلاقات الشخصية قد تكون مفيدة، إلا أنها ليست كافية لتحقيق نتائج ملموسة.

لقد أدى الربيع العربي إلى إعادة النظر في المناقشات الدائرة بشأن عدم جدوى السياسة الخارجية التركية في التوصل إلى نتائج ملموسة. ورأى الأوروبيون أنه من السذاجة أن يعتقد قادة تركيا أن بإمكانهم إقناع الحكام المستبدين بالاستجابة للمطالب المشروعة لشعوبهم لتمهيد الطريق للانتقال السلمي إلى الديمقراطية. فتردد نظام الأسد في الإصغاء لتحذيرات أنقرة، من المنظور الأوروبي، يدل على مبالغة تركيا في تقدير قدراتها على إحداث تغيير ملموس في المشهد السياسي السوري. وقد اتضحت صحة هذا الرأي بعد تشكيل المعارضة السورية الجديدة بمشاركة أمريكية في قطر. ووفقًا لبعض

المحللين، فإنه على الرغم من محاولات تركيا المتواصلة، إلا أن عدم قدرتها على ضمان الاعتراف الدولي الكامل بالمجلس الوطني السوري، وتشكيل هيكل جديد للمعارضة فيما بعد، أظهر حدود قدرة تركيا.

في حين أن هناك قدرًا كبيرًا من الإجماع بين المحللين الأوروبيين على أن جهود السياسة الخارجية التركية تفوق طاقاتها، إلا أن البعض يرى أنها ميزة كونها قوة صاعدة. وكما يقول أحد الباحثين الفرنسيين، فإن جميع القوى الصاعدة تميل إلى المبالغة في تقدير قدراتها، وتحاول لعب أدوار على المسرح العالمي، تفوق حجم قدراتها الفعلية. في هذا السياق، فإن هذه المشكلة لا تقتصر على تركيا وحدها، لكنها تعكس رغبتها في الحصول على مكانة أعلى من قدراتها الفعلية. وثمة تحفظ آخر على السياسة الخارجية التركية، وهو مسألة ما إذا كان بإمكان تركيا الحفاظ على هذا المستوى من النشاط، من حيث الموارد المالية والدبلوماسية. على الرغم من أن الاقتصاد التركي هو الاقتصاد الأسرع نموًّا في أوروبا، وثاني أسرع نمو في العالم، إلا أن الخبراء الأوربيين يشككون «في كفايته للتأثير في الأحداث على أرض الواقع».

النموذج التركي: أداة لتصوير التشابه بين تركيا والعالم العربي

لا بد من تأكيد أن المناقشات الدائرة بشأن إمكانية تركيا على أن تكون مصدر إلهام للتغيير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لفتت الأنظار ولاقت اهتمامًا كبيرًا.

أولًا، يعترف الأوروبيون بأن هناك صعودًا للدور التركي في المنطقة العربية، ويرجع معظم الفضل في ذلك للقادة الأتراك، الذين في غضون عقد واحد، حولوا بلادهم إلى قدوة يُحتذَى بها، في دول الشرق الأوسط. لقد لعبت قوة تركيا الناعمة والدبلوماسية النشطة، والتنمية الاقتصادية والسياسية، أدوارًا في تغيير صورة تركيا السلبية، وجعلتها نموذجًا للعالم العربي.

ومع ذلك، يرى الأوروبيون أن تركيا لا تستطيع أن تكون نموذجًا. ويحذر الخبراء من القياس بين خبرات تركيا ودول الشرق الأوسط. عمومًا، وجهة النظر الشائعة، هي أن لتركيا تجربة فريدة من نوعها، مع العلمانية، ولها تاريخ وظروف اجتماعية وسياسية خاصة بها، ولها علاقات مع الغرب، كل هذه الأشياء ليست قابلة للتكرار في العالم العربي اليوم. إذا كان هناك أي نموذج يمكن لتركيا تقديمه، فهو نموذج حزب العدالة والتنمية. في هذا السياق، يمكن الاستفادة من تطور حزب العدالة والتنمية من حركة إسلامية إلى حزب واقعي ومعتدل اندمج بشكل جيد في النظام العلماني والديمقراطي، ولديه نظرة ثاقبة تجاه مستقبل الإسلام السياسي في الشرق الأوسط. ووفقًا لعدد كبير من الباحثين والأكاديميين الأوروبيين، فإن بإمكان نموذج حزب العدالة والتنمية أن يكون مصدر إلهام لقاعدة عريضة من الحركات الإسلامية في العالم العربي، نحو الالتفاف حول منصة سياسية، والتعبير عن أنفسهم من خلال قنوات ديمقراطية.

يمكن الاستفادة من تطور حزب العدالة والتنمية من حركة إسلامية إلى حزب واقعي ومعتدل اندمج بشكل جيد في النظام العلماني والديمقراطي، ولديه نظرة ثاقبة تجاه مستقبل الإسلام السياسي في الشرق الأوسط

يرى بعض المحللين الأوروبيين أن تركيا، بما لها من خبرة في المزج بين الديمقراطية والإسلام بنجاح، يمكن أن تكون مصدر إلهام أو نموذجًا لتلك الدول المتطلعة للتغيير الديمقراطي في المنطقة. ومع ذلك، فإن إمكانات تركيا كمصدر إلهام في الشرق الأوسط متعلق بالتطورات، سواء داخليًا أو بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي: كفاح يتخطى هدف الانضمام

وفقًا لعدد كبير من الباحثين والأكاديميين الأوروبيين البارزين، دفع الشعور بالإحباط الناجم عن سير المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي القادة الأتراك إلى اتباع سياسة خارجية نشطة لإظهار تركيا كقوة إقليمية في الشرق الأوسط. ويبدو أن هناك إجماعًا بين الخبراء الأوروبيين أن هناك صلة بين عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي المتعثرة والسياسة الخارجية الاستباقية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، يقول أحد المحللين من بريطانيا: إنه ينبغي التمييز بين السببية والارتباط. وينبغي وضع نهج تحليلي يأخذ في الاعتبار التغيرات الإقليمية والمحلية التي دفعت تركيا نحو اتباع سياسة خارجية متعددة الاتجاهات.

أيضًا أثار انخراط تركيا في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز مناقشات أخرى، حول ما إذا كانت الطموحات التركية تتعارض مع عملية تكاملها مع الاتحاد الأوروبي. يرى العديد من الخبراء الأوروبيين أن السياسة الخارجية التركية القوية ستعزّز الملف الأوروبي على المستوى العالمي. وكما تساءل أحد الباحثين البريطانيين: «لماذا تصبح التطلعات التركية مشكلة، في حين أن لبريطانيا وفرنسا تطلعات عالمية؟».

يعتقد عدد كبير من المحللين الأوروبيين أن الربيع العربي، جعل من الضروري تعاون الاتحاد الأوروبي مع تركيا. لكن الجمود الحالي في عملية انضمام تركيا، يجعل من غير المرجح حصول تركيا على عضوية الاتحاد في القريب العاجل. ووفقًا للمراقبين الأوروبيين، لا ينبغي التعامل مع القضايا السياسة الخارجية من خلال منظور عملية الانضمام البيروقراطية التكنوقراطية. في هذا الصدد، تعد محاولة كاترين أشتون لتشجيع آلية الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مبادرة طيبة، على الرغم من أن كيفية عمل هذه الآلية لا تزال مبهمة. على كل حال، يحذر المراقبون الأوربيون من أن تكون هذه الآلية بديلًا لعملية الانضمام، ويرون أنها لابد أن تكمل عملية الانضمام.

الخاتمة:

تركيا تتغير، وكذلك تتغير المفاهيم الأوروبية. لقد عزز نجاح تركيا الاقتصادي وسياستها الخارجية النشطة من تواجد تركيا في الخطاب السياسي الأوروبي. ويتضح ذلك في المؤتمرات والندوات والمنشورات في جميع أنحاء أوروبا، التي تعقد لمناقشة تركيا وسياستها الخارجية. لقد كانت أولويات السياسة الخارجية التركية واضحة، على اعتبارها حليفًا تاريخيًّا للغرب، وكان من السهل التنبؤ بقرارتها، إلا أنه الآن ولأول مرة بدأ المحللون الأوربيون في تحليل السياسة الخارجية التركية من جوانب مختلفة وظهرت آراء جديدة وأكثر دقة.

حاليًّا، تصوّر محللي السياسات والعلماء الأوربيين بشأن السياسة الخارجية التركية إيجابي، ويجعلهم يشعرون بالرضا، خصوصًا تجاه دور تركيا البناء وقوتها الناعمة في المنطقة. يعتقد معظم العلماء الذين شاركوا في هذه الدراسة أن تواجد تركيا العالمي في العديد من المناطق سيكون مصدر قوة لأوروبا، التي لديها طموحات عالمية مع عدم اكتمال رؤيتها. لقد ظل المنظور الأوروبي للسياسة الخارجية التركية في الغالب دون تغيير بعد الربيع العربي، والآن في طريقه ليصبح أكثر استقرارًا.

ومع ذلك، فإن صناع السياسة الأوروبية أقل تفاؤلًا بشأن سياسة تركيا الخارجية. فقد كانوا أكثر حذرًا تجاه زيادة ثقة تركيا بنفسها، واعتبروها منافسًا محتملًا. وعلى وجه الخصوص، يشعر صناع السياسة الفرنسية بالقلق من تزايد النشاط التركي في السياسة الخارجية، ويعتبرون أن تركيا منافس للمصالح الفرنسية في مناطق مثل الشرق الأوسط، التي خضعت للنفوذ الفرنسي في الماضي.

علاوة على ذلك، فإن التغطية الإعلامية حول تركيا ليست بناءة سواء في ألمانيا أو فرنسا. التقارير في الغالب تركز على نقاط الاختلاف، مما يعزز الأفكار السلبية المسبقة الموجودة بالفعل عن تركيا. لذا يرى العلماء الأوروبيون أن هناك حاجة إلى التواضع والموضوعية عند تناول تركيا بالتحليل، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من أهمية الأحكام المسبقة ويظهر أهمية تركيا المحتملة لأوروبا.

ومع أن العلماء الأوروبيين لا يعتقدون أن تركيا تغيِّر بشكل جذري محور سياستها الخارجية، إلا أنهم لا يعرفون أولويات تركيا. لقد أثارت علاقات تركيا ببعض الجهات المعادية للغرب وانتقاداتها اللاذعة للغرب عدة تساؤلات: ما الأهداف التي تطمح تركيا إلى تحقيقها في سياستها الخارجية؟ ما أولويات تركيا؟ كيف يمكننا تحديد رؤيتها العالمية؟ ما دور أوروبا في رؤية تركيا الصاعدة؟ من شركاء تركيا الرئيسيون؟ وإلى أي مدى تنوي تركيا أن تتعاون مع أوروبا، على وجه الخصوص، ومع الغرب، بشكل عام؟ يُجمع العلماء الأوروبيون، على نطاق واسع، على أن تركيا لم تظهر لشركائها بوضوح، أو بشكل كاف، أولويات سياستها الخارجية.

اهتمام تركيا بالمشكلة الفلسطينية هو تعميق للدور التركي في العالم.

لذا فإن هناك بعض الارتباك. ووفقًا لبعض المحللين، يصاحب حالة عدم اليقين بشأن تركيا، غموض يحيط بمواقف السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي. ويرى أحد المحللين الفرنسيين أن مسؤولي السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، في حيرة لتوضيح ما يمكن أن تقدمه تركيا لأوروبا في مجال السياسة الخارجية، وأي نوع من التعاون تسعى تركيا لإقامته مع أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن الأوروبيين ليست لديهم رؤية واضحة حول الدور الذي ينبغي أن يقوم به الاتحاد الأوروبي دوليًا، والأولويات التي يجب أن تتبناها السياسة الخارجية الأوروبية، أو دور تركيا في هذا المجال. لذا فإن تخلف السياسة الخارجية الأوروبية يقودنا إلى التساؤل؛ لماذا يُلقى باللوم على تركيا لعدم تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية؟

وهكذا، كما يشير المراقبون الأوروبيون، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يركز في العقد القادم بصورة كبيرة على القضايا الاقتصادية والموضوعات المتعلقة بالعملة، والتعامل مع أزمة الديون وسنّ إصلاحات ولوائح اقتصادية ملحة. وربما تقل أهمية السياسة الخارجية. لكن إذا استمرت تركيا في الحفاظ على مسارها الاقتصادي الحالي في السنوات المقبلة، فستزداد قدرتها على بسط نفوذها في منطقة البلقان، والقوقاز والشرق الأوسط. وعندئذ، سيكون من الممكن تحسين النفوذ الأوروبي المتراجع، من خلال العلاقات البناءة والسلمية مع تركيا. عندما يتم التقييم من هذا المنظور، يتضح أن تركيا أهم شريك لأوروبا في السياسة الخارجية في السنوات المقبلة، وهي الحقيقة التي لا يمكن أن يتجاهلها صانعو السياسة الأوروبية.